Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (39), (March, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 39 مارس 2026
ردمد: 3014-6266

العملات الرقمية وتحديات إصدارها من قبل البنوك المركزية
(دراسة حالة مصرف ليبيا المركزي)

أبو بكر عبد الرحمن بشيه

باحث – طرابلس، ليبيا

abobakr.aloraifi@gmail.com

Digital Currencies and the Challenges of Issuing Them by Central Banks
(A Case Study of the Central Bank of Libya)

Abu Bakr Abdul Rahman Bashih

Researcher – Tripoli, Libya

تاريخ الاستلام:2026/01/05 –تاريخ المراجعة: 2026/01/29– تاريخ القبول: 2026/02/12– تاريخ للنشر :2026 /03/09

مستخلص الدراسة

تناولت هذه الدراسة جدوى وإمكانية إصدار عملة رقمية للبنك المركزي (CBDC) في ليبيا، أو ما يمكن تسميته "الدينار الرقمي"، كأداة محتملة لمعالجة التحديات الاقتصادية والهيكلية العميقة التي تواجه البلاد، وفي مقدمتها أزمة السيولة المستمرة، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، وضعف الشمول المالي.

اعتمدت الدراسة منهجًا تحليليًا يجمع بين استعراض الإطار النظري للعملات الرقمية للبنوك المركزية عالميًا، ودراسة حالة متعمقة للبيئة المالية والرقمية في ليبيا. تم استخدام أدوات التحليل الاستراتيجي (SWOT) لتقييم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، مع استخلاص الدروس من تجارب دولية رائدة مثل مشروع "عابر" (المملكة العربية السعودية والإمارات) وتجربة " نيجيريا " (eNaira).

خلصت الدراسة إلى أن الدافع لإصدار دينار رقمي في ليبيا ينبع من ضرورات محلية ملحة وليس مجرد مواكبة لتوجه عالمي. وكشفت عن وجود مفارقة أساسية تتمثل في الطلب الشعبي المرتفع على الدفع الرقمي مقابل هشاشة البنية التحتية للكهرباء والاتصالات. وأظهر التحليل أن المشروع "سيف ذو حدين"، حيث يقدم فرصًا هائلة لكنه يواجه تهديدات جسيمة تتعلق بالأمن السيبراني، والفراغ التشريعي، وعدم الاستقرار السياسي.

وبناءً على ذلك، استنتجت الدراسة أن نموذج "الإطلاق الشامل" غير مناسب لليبيا، وأن الخيار الاستراتيجي الأمثل هو النموذج الهجين والمرحلي .وتوصي الدراسة بإنشاء لجنة وطنية عليا، والبدء الفوري في تطوير الإطار القانوني، وتبني نهج متدرج يبدأ بمشروع تجريبي لعملة الجملة (wCBDC) قبل الانتقال إلى عملة التجزئة(rCBDC) ، مع إعطاء أولوية قصوى لتطوير حلول الدفع دون اتصال بالإنترنت كشرط أساسي للنجاح.

الكلمات المفتاحية: العملات الرقمية للبنوك المركزية(CBDC) ، الدينار الرقمي، مصرف ليبيا المركزي، أزمة السيولة، الشمول المالي، الاقتصاد غير الرسمي (الموازي)، تحليل SWOT .

Abstract

This study investigates the feasibility and viability of issuing a Central Bank Digital Currency (CBDC), a "Digital Dinar," in Libya, as a potential tool to address the country's deep-rooted economic and structural challenges, primarily the persistent liquidity crisis, the prevalence of the informal economy, and low financial inclusion.

The research employs an analytical methodology that combines a review of the global theoretical framework for CBDCs with an in-depth case study of Libya's financial and digital environment. A SWOT analysis was utilized to assess the project's strengths, weaknesses, opportunities, and threats, while also drawing lessons from pioneering international experiences such as Project "Aber" (Saudi Arabia & UAE) and the "eNaira" (Nigeria).
The study concludes that the motivation for a Digital Dinar in Libya stems from urgent domestic necessities rather than merely following a global trend. It reveals a fundamental paradox: high public demand for digital payments coexisting with a fragile electricity and telecommunications infrastructure. The analysis indicates that the project is a "double-edged sword," offering immense opportunities but facing severe threats related to cybersecurity, a legislative vacuum, and political instability.
Consequently, the study determines that a "big-bang" launch approach is unsuitable for Libya, and the optimal strategic choice is a hybrid and phased model. The study recommends the establishment of a high-level national committee, the immediate development of the legal framework, and the adoption of a gradual approach starting with a wholesale CBDC (wCBDC) pilot before moving to a retail CBDC (rCBDC). It gives the highest priority to developing offline payment solutions as a fundamental prerequisite for success.
Keywords: Central Bank Digital Currency (CBDC), Digital Dinar, Central Bank of Libya, Liquidity Crisis, Financial Inclusion, Informal Economy, SWOT Analysis.

المقدمة

يشهد العالم تحولًا رقميًا متسارعًا، حيث برزت العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) كابتكار مالي رئيسي، وهي تمثل نسخة رقمية من العملة الوطنية يصدرها البنك المركزي (صندوق النقد الدولي، 2022). تسعى أكثر من 130 دولة، تمثل 98% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، لاستكشاف هذه العملات بهدف تعزيز كفاءة أنظمة الدفع وتوسيع الشمول المالي.(Atlantic Council, 2024)

تختلف العملات الرقمية المركزية عن العملات المشفرة الخاصة مثل "البيتكوين"، كونها مدعومة بالكامل من الدولة، مما يمنحها الاستقرار والقوة القانونية، رغم التحديات التقنية والأمنية التي تواجهها (براساد، 2023). وفي السياق الليبي، ورغم تحذير مصرف ليبيا المركزي من العملات الافتراضية في 2018 (الجزيرة نت، 2018)، إلا أن هناك توجهًا حديثًا نحو تسريع التحول الرقمي (مصرف ليبيا المركزي، 2025). تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى جاهزية ليبيا لتبني هذا التوجه المستقبلي ودراسة آثاره المحتملة.

مشكلة الدراسة وعناصرها

تتمحور مشكلة الدراسة حول حالة عدم اليقين التي تواجه البنوك المركزية، وبشكل خاص مصرف ليبيا المركزي، بشأن قرار إصدار عملة رقمية وطنية. على الرغم من المزايا المحتملة مثل تعزيز الشمول المالي ومكافحة الاقتصاد الموازي، إلا أن الطريق نحو الإصدار يكتنفه العديد من التحديات الجذرية التي تحتاج إلى دراسة معمقة.

ويمكن تفصيل عناصر المشكلة في التساؤلات التالية:

1. ما هي التحديات التشريعية والتنظيمية التي تواجه مصرف ليبيا المركزي في سبيل إصدار عملة رقمية؟ حيث لا يوجد إطار قانوني حالي ينظم العملات الرقمية في ليبيا.
2. ما هي المخاطر والتحديات التقنية والأمنية المرتبطة بإنشاء وتشغيل بنية تحتية لعملة رقمية وطنية، وضمان حمايتها من الهجمات السيبرانية؟
3. كيف سيؤثر إصدار عملة رقمية مركزية على دور البنوك التجارية والقطاع المصرفي التقليدي في ليبيا، وعلى الاستقرار المالي بشكل عام؟

4. ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية المحتملة لإصدار دينار رقمي، خصوصًا فيما يتعلق بالشمول المالي، ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي المخاوف التي دفعت المصرف سابقًا لحظر العملات المشفرة؟
5. ما هو النموذج التشغيلي (للتجزئة أم للجملة) والتصميم التقني الأنسب لعملة رقمية مركزية في السياق الليبي، مع الأخذ في الاعتبار الظروف المحلية؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المترابطة، وهي:

1. توفير إطار نظري شامل حول العملات الرقمية للبنوك المركزية، من حيث مفهومها، أنواعها، ودوافع إصدارها عالميًا.
2. تحليل وتشخيص التحديات الرئيسية (القانونية، التقنية، المالية، والأمنية) التي قد تواجه مصرف ليبيا المركزي في حال قرر المضي قدمًا في مشروع إصدار عملة رقمية.
3. استكشاف الفرص والفوائد المحتملة التي يمكن أن يجنيها الاقتصاد الليبي من وراء تبني عملة رقمية وطنية، مثل تحسين كفاءة المدفوعات وتعزيز الشمول المالي.
4. تقييم مدى جاهزية البنية التحتية المالية والتقنية في ليبيا لمتطلبات إصدار وتشغيل عملة رقمية مركزية.
5. تقديم تصور مقترح ونموذج عمل يمكن أن يسترشد به مصرف ليبيا المركزي عند دراسة جدوى المشروع، بناءً على تجارب دولية مشابهة.

أهمية الدراسة

1. تقدم الدراسة تحليلاً للمزايا والمخاطر لمساعدة مصرف ليبيا المركزي في اتخاذ قرار مدروس بشأن مشروع الدينار الرقمي.
2. تبحث في إمكانية مساهمة الدينار الرقمي في حل أزمات مثل نقص السيولة، الاقتصاد الموازي، والفساد.
3. تعتبر أساساً معرفياً ومرجعاً نادراً للباحثين والمهتمين بالشأن المالي الليبي في مجال العملات الرقمية.
4. تستكشف دور العملة الرقمية في دمج غير المتعاملين مع البنوك وتحديث أنظمة الدفع لتكون أكثر كفاءة وأماناً.
5. تسلط الضوء على ضرورة استعداد ليبيا للتحولات المالية العالمية للحفاظ على سيطرتها النقدية في مواجهة العملات الرقمية الأجنبية والخاصة.

فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية التي سيتم اختبارها والتحقق من صحتها:

- **الفرضية الأولى** :إصدار دينار رقمي من قبل مصرف ليبيا المركزي يمكن أن يساهم بشكل فعال في حل أزمة السيولة النقدية".
- **الفرضية الثانية** :سيؤدي الدينار الرقمي إلى الحد من الاقتصاد الموازي وتعزيز الشفافية المالية لمكافحة الفساد
- **الفرضية الثالثة** :سيساهم الدينار الرقمي في زيادة مستويات الشمول المالي في ليبيا

الإطار النظري للعملات الرقمية للبنوك المركزية

يمثل التحول الرقمي القوة الدافعة وراء التغيرات الجذرية في القطاع المالي العالمي. وفي قلب هذا التحول، تبرز فكرة العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) كواحدة من أهم الابتكارات النقدية في القرن الحادي والعشرين. لفهم أبعاد هذا المفهوم وتأثيراته المحتملة، لا بد من تأسيس إطار نظري واضح يبدأ من استعراض التطور التاريخي للنقود، وصولًا إلى تعريف دقيق

لهذه العملات الجديدة وتمييزها عن غيرها من أشكال النقد الرقمي. يهدف هذا الفصل إلى بناء ذلك الأساس النظري، عبر استعراض ماهية العملات الرقمية المركزية، وأنواعها ونماذجها التشغيلية، والتحديات والمخاطر العامة المرتبطة بإصدارها.

ماهية العملات الرقمية والنقد الرقمي

بدأت النقود بنظام المقايضة(Barter System) ، الذي واجه صعوبة في تحقيق "التوافق المزدوج للرغبات " (Mankiw, 2021).تطورت النقود بعد ذلك لتصبح سلعية(Commodity Money) ، ثم ورقية (Paper Money) كشهادات للذهب (Davies, 2016)، لتصبح في النهاية نقودًا إلزامية (Fiat Money) تعتمد على ثقة الجمهور.(Mishkin, 2019) تعتبر النقود الإلكترونية (Electronic Money) أحدث مراحل التطور، وفي هذا السياق، تظهر العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) كخطوة تالية، وهي تمثيل رقمي مباشر لأموال البنك المركزي متاح للجمهور (Bank for International Settlements, 2021).يمكن تعريفها بأنها "شكل رقمي من أموال البنك المركزي " (Bank for International Settlements, 2020)، وهي ببساطة نسخة رقمية من العملة الوطنية يصدرها البنك المركزي وتكون التزامًا مباشرًا عليه.

الفرق بين العملات الرقمية المركزية والعملات المشفرة والنقود الإلكترونية

باختصار، العملة الرقمية للبنك المركزي هي تطور للنقود السيادية، بينما النقود الإلكترونية هي تمثيل رقمي خاص للنقود السيادية، أما العملات المشفرة فهي أصول رقمية خاصة ومضاربيه لا علاقة لها بالنقود السيادية (Auer & Böhme, 2020).إن فهم هذه الفروقات الجوهرية أمر حاسم لتقييم الدوافع والتحديات التي تواجه البنوك المركزية عند التفكير في إصدار عملاتها الرقمية الخاصة، وهو ما سيتم تفصيله في المباحث التالية.

من الضروري التمييز بوضوح بين العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC) وغيرها من المفاهيم التي قد تبدو متشابهة. يوضح الجدول التالي الفروقات الرئيسية:

وجه المقارنة	العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC)	العملات المشفرة (Cryptocurrencies)	النقود الإلكترونية (E-Money)
جهة الإصدار	البنك المركزي للدولة.	شبكة لامركزية (لا توجد سلطة مركزية).	بنوك تجارية أو مؤسسات مالية مرخصة.
الالتزام القانوني	التزام مباشر على البنك المركزي.	لا يوجد التزام على أي جهة. هي أصل رقمي بلا ضامن.	التزام على المؤسسة المالية الخاصة المصدرة لها.
القيمة والاستقرار	مستقرة، مرتبطة 1:1 بالعملة الوطنية.(Fiat)	شديدة التقلب، تعتمد على العرض والطلب والمضاربة.	مستقرة، تمثل مطالبة بنفس القيمة من العملة الوطنية.
المركزية	نظام مركزي أو شبه مركزي يديره البنك المركزي.	لامركزية بالكامل (Decentralized).	نظام مركزي تديره المؤسسة المالية.
الهدف الأساسي	تحقيق أهداف السياسة العامة (الشمول المالي، كفاءة الدفع، الاستقرار).	هدف خاص، غالبًا ما يكون استثماريًا أو للمضاربة.	هدف تجاري ربحي.
الإطار القانوني	تتمتع بصفة "النقد القانوني " (Legal Tender).	غالبًا ما تكون في منطقة تنظيمية رمادية أو محظورة.	منظمة بموجب لوائح الخدمات المالية والمدفوعات.

باختصار، العملة الرقمية للبنك المركزي هي تطور للنقود السيادية، بينما النقود الإلكترونية هي تمثيل رقمي خاص للنقود السيادية، أما العملات المشفرة فهي أصول رقمية خاصة ومضاربيه لا علاقة لها بالنقود السيادية (Auer & Böhme, 2020). إن فهم هذه الفروقات الجوهرية أمر حاسم لتقييم الدوافع والتحديات التي تواجه البنوك المركزية عند التفكير في إصدار عملاتها الرقمية الخاصة، وهو ما سيتم تفصيله في المباحث التالية.

أنواع ونماذج العملات الرقمية للبنوك المركزية

لا يوجد نموذج واحد يناسب جميع الدول لتصميم العملات الرقمية للبنوك المركزية، حيث يختلف التصميم بناءً على الجمهور المستهدف.(Auer & Böhme, 2020)

عملات الجملة الرقمية:(Wholesale CBDC)

- تُستخدم حصريًا بين المؤسسات المالية الكبرى لتحسين كفاءة وأمان أنظمة الدفع وتسوية المعاملات ذات القيمة الكبيرة.
- تهدف إلى تسريع التسويات وتقليل المخاطر، وتتيح إمكانية "برمجة النقود."
- من الأمثلة عليها مشروع "عابر" الذي أثبت جدواها.(Fung, Hadad, & Pinna, 2022)

عملات التجزئة الرقمية:(Retail CBDC)

- مصممة للاستخدام من قبل الجمهور العام كبديل رقمي للنقد المادي.
- تُمثل التزامًا مباشرًا على البنك المركزي، مما يمنحها ميزة الأمان العالية.(Kiff et al., 2020)
- تثير نقاشات هامة حول تعزيز الشمول المالي وتوفير نظام دفع آمن للجميع.

نماذج التشغيل:

عند تصميم عملة تجزئة رقمية، هناك ثلاثة نماذج تشغيل رئيسية تحدد أدوار البنك المركزي والقطاع الخاص (Bindseil, 2020; Auer & Böhme, 2020).

- النموذج المباشر :(Direct CBDC) يتولى البنك المركزي فيه كل المهام، من الإصدار إلى إدارة حسابات العملاء الأفراد. عيوبه تكمن في العبء التشغيلي الهائل على البنك المركزي واحتمالية إقصاء البنوك التجارية تمامًا، مما يجعله نموذجًا غير مفضّل.
- النموذج غير المباشر :(Indirect CBDC) يصدر البنك المركزي العملة للوسطاء الماليين، الذين يقومون بدورهم بتوفيرها للجمهور. في هذا النموذج، تعود مخاطر الائتمان إلى الواجهة، مما يلغي الميزة الأساسية للعملة الرقمية المركزية.
- النموذج الهجين :(Hybrid CBDC) يُعتبر هذا النموذج الأكثر تفضيلاً، حيث يجمع بين ميزات النموذجين السابقين. في هذا النموذج، تظل العملة التزامًا مباشرًا على البنك المركزي، بينما يتولى القطاع الخاص مهام خدمة العملاء، ما يضمن أمانًا عاليًا للمستخدمين مع الاستفادة من خبرة وكفاءة القطاع الخاص (Bank for International Settlements, 2021).

لدوافع والأهداف العالمية لإصدار الـCBDCs

سعى البنوك المركزية حول العالم، والتي يدرس أكثر من 90% منها إصدار عملات رقمية، لتحقيق أهداف استراتيجية مختلفة .(World Bank, 2022) من أبرز هذه الأهداف تعزيز الشمول المالي بتوفير وصول آمن للخدمات المالية للفئات غير المتعاملة مع البنوك، خاصةً مع إمكانية العمل دون اتصال بالإنترنت.

كما تهدف البنوك المركزية إلى زيادة كفاءة أنظمة الدفع ومرونتها عبر نظام رقمي عام ومنخفض التكلفة، يعمل كبديل احتياطي للأنظمة الخاصة .(Lagarde, 2021) وأخيرًا، يعتبر الحفاظ على السيادة النقدية دافعًا رئيسيًا في مواجهة العملات المشفرة المتزايدة، لضمان بقاء العملة الوطنية في قلب النظام المالي .(Carstens, 2021) وعلى الرغم من هذه الدوافع، فإن إصدار العملات الرقمية يواجه تحديات ومخاطر جوهرية متعددة الأبعاد.

التحديات التقنية والأمن السيبراني

تواجه العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) تحديات تقنية وأمنية كبيرة .**تقنيًا**، يجب أن تكون الأنظمة قادرة على معالجة عدد هائل من المعاملات بشكل فوري، خاصة في أوقات الذروة، لضمان **قابلية التوسع** (Auer, Cornelli, & Frost, 2020).كما يجب أن تعمل هذه الأنظمة دون انقطاع (7/24) وأن تكون مرنة لمواجهة أي أعطال أو كوارث.

أمنيًا، تُعد البنية التحتية لهذه العملات هدفًا رئيسيًا للهجمات السيبرانية، مما يستدعي حمايتها من محاولات الاختراق، هجمات حجب الخدمة، وسرقة البيانات. ويتطلب تأمينها استثمارات ضخمة في التكنولوجيا والخبرات (International Monetary Fund, 2021).

مخاطر الاستقرار المالي وتأثيرها على البنوك التجارية

يشكل إدخال العملة الرقمية للبنك المركزي خطرًا على الاستقرار المالي بسبب احتمالية نزع الوساطة المالية (Financial Disintermediation)، حيث قد يسحب الأفراد ودائعهم من البنوك التجارية التي تعتمد عليها في تمويل القروض .(Bindseil, 2020)، هذا التحول قد يؤدي إلى "سحب بنكي رقمي (Digital Bank Run) "سريع يفاقم الأزمات المالية (Keister & Sanches, 2022)، ويزيد من تكلفة التمويل على البنوك، ما ينعكس سلبًا على المقترضين وربما يبطئ النمو الاقتصادي. وللتخفيف من هذه المخاطر، تدرس البنوك المركزية فرض قيود على حجم الأرصدة أو جعل العملة الرقمية غير حاملة للفائدة، لتحفيز استخدامها كوسيلة للدفع بدلاً من أداة للادخار .(Brunnermeier & Niepelt, 2019)

قضايا الخصوصية وحماية البيانات والإطار القانوني والتنظيمي

تُعتبر الخصوصية من أكبر تحديات العملات الرقمية، فعلى عكس النقد المادي الذي يضمن السرية، تخلف المعاملات الرقمية أثراً يثير مخاوف بشأن المراقبة المالية .(Garratt & Lee, 2021) وفي الوقت نفسه، لا يمكن جعل العملة الرقمية مجهولة بالكامل لتجنب استغلالها في تمويل الأنشطة غير المشروعة. هذا التعارض يخلق ما يسمى بـ "معضلة الخصوصية" التي تسعى البنوك المركزية لحلها .(Auer & Böhme, 2020) ولتحقيق التوازن المطلوب، تُدرس نماذج مبتكرة مثل "الخصوصية المتدرجة" للمعاملات الصغيرة. والهدف هو استخدام تقنيات حديثة تضمن حماية بيانات المستخدمين وتمكن السلطات من كشف الجرائم.

يُعد الفراغ التشريعي عائقاً أساسياً أمام إصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية، حيث تفتقر القوانين الحالية للأساس اللازم. ويتطلب الأمر تعديلات قانونية صريحة لمنح البنك المركزي سلطة إصدار التزام رقمي مباشر للجمهور .(Khan, 2021) كما يجب سن تشريع خاص لمنحها صفة "النقد القانوني" وتحديد حقوق والتزامات كافة الأطراف بوضوح. ويجب أن يوضح الإطار القانوني المسؤوليات في حالات الاحتيال أو الأخطاء التقنية. وأخيراً، لا بد من مواءمة هذا الإطار مع قوانين الخصوصية ومكافحة غسيل الأموال لضمان منظومة متكاملة وآمنة.

دراسة حالة: إمكانية إصدار عملة رقمية من قبل مصرف ليبيا المركزي

بعد استعراض الإطار النظري العالمي للعملات الرقمية للبنوك المركزية، ينتقل إلى التطبيق العملي من خلال دراسة حالة متعمقة لدولة ليبيا. يمثل الاقتصاد الليبي حالة فريدة للدراسة نظرًا لما يواجهه من تحديات هيكلية عميقة، أبرزها أزمة السيولة المستمرة، وانقسام المؤسسات، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي. وفي الوقت نفسه، شهدت البلاد نموًا ملحوظًا في استخدام

حلول الدفع الإلكتروني كاستجابة ضرورية لهذه التحديات. يهدف إلى تحليل البيئة المالية والرقمية في ليبيا لتقييم مدى جدوى وملاءمة إصدار "دينار رقمي" كأداة محتملة لمعالجة هذه القضايا وتعزيز الاستقرار المالي.

واقع البيئة المالية والرقمية في ليبيا

لفهم إمكانية تطبيق مفهوم حديث كالعملة الرقمية المركزية في ليبيا، لا بد أولاً من تشخيص دقيق للواقع المالي والرقمي الذي سيعمل ضمنه هذا المفهوم. يستعرض الخصائص الهيكلية للقطاع المصرفي، والوضع الحالي لأنظمة الدفع والتحول الرقمي، والموقف الرسمي للسلطة النقدية تجاه العملات الرقمية بشكل عام.

لمحة عن القطاع المصرفي الليبي

يهيمن القطاع المصرفي الليبي الذي تسيطر عليه الدولة على الاقتصاد، لكنه يواجه تحديات هيكلية عميقة تفاقمت بسبب سنوات من عدم الاستقرار. ومن أبرز هذه التحديات الانقسام المؤسسي السابق لمصرف ليبيا المركزي، الذي لا تزال آثاره قائمة رغم إعلان إعادة توحيده .(Central Bank of Libya, 2023) وتُعد أزمة السيولة النقدية، التي بدأت في 2014، التحدي الأكثر إلحاحًا للمواطنين، وهي ناجمة عن انعدام الثقة في البنوك، وتدهور عائدات النفط، وتكاليف طباعة النقد الباهظة.(IMF, 2022)

استجابةً لهذه الأزمة، تسارع التحول نحو الدفع الإلكتروني، حيث أطلقت البنوك تطبيقات المحافظ الرقمية (Libya Herald, 2021) وعمل مصرف ليبيا المركزي على تطوير البنية التحتية للمدفوعات مع ذلك، لا يزال هذا التحول يواجه عقبات مثل ضعف البنية التحتية للكهرباء والاتصالات، وانخفاض مستوى الشمول المالي، مما يجعل تعزيز الثقة والوعي الرقمي أمرًا حاسمًا لنجاح هذه الجهود.

الموقف الرسمي لمصرف ليبيا المركزي من العملات الرقمية والمشفرة

تبنى مصرف ليبيا المركزي موقفًا مزدوجًا، فهو يرفض العملات المشفرة الخاصة بينما يدرس فكرة العملة الرقمية السيادية. ففي عام 2018، أصدر المصرف تحذيرًا صارمًا ضد التعامل بالعملات المشفرة لمخاطرها وانعدام الحماية القانونية .(Central Bank of Libya, 2018)أما بشأن "الدينار الرقمي"، فلا توجد خطط رسمية معلنة حتى الآن، لكن جهوده الرقمية تجعل الأمر محط اهتمام. وعليه، فإن موقفه الحالي هو الترقب ودراسة التجارب الدولية في هذا المجال. وقد يكون التحذير من العملات اللامركزية دافعًا لتقديم بديل رقمي رسمي وآمن ومنظم.(Azzabi, 2022)

تحليل تحديات وفرص إصدار "دينار رقمي"

بعد تشخيص الواقع المالي والرقمي في ليبيا، يصبح من الممكن إجراء تحليل استراتيجي معمق لتقييم جدوى مشروع "الدينار الرقمي". لا يكفي تحديد الدوافع النظرية، بل يجب موازنتها بشكل واقعي مع نقاط الضعف الداخلية والتهديدات الخارجية التي قد تواجه المشروع. يهدف هذا المبحث إلى إجراء هذا التحليل من خلال أداة تحليلSWOT ، ومن ثم اختبار الفرضيات الأساسية للدراسة في ضوء هذا التحليل، لتقديم تقييم متوازن حول إمكانية نجاح العملة الرقمية المركزية في تحقيق أهدافها المرجوة في ليبيا.

تحليل SWOT لإصدار عملة رقمية في ليبيا

يعد تحليل SWOT (نقاط القوة، نقاط الضعف، الفرص، التهديدات) أداة استراتيجية فعالة لتحديد العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على مشروع معين. في سياق إصدار دينار رقمي، يمكن تلخيص التحليل كما يلي:

1. **نقاط القوة (عوامل داخلية إيجابية) – (Strengths)**

- **الطلب الشعبي والتجاري المرتفع على البدائل الرقمية** :إن أزمة السيولة المستمرة لم تكن مجرد مشكلة، بل خلقت أيضًا دافعًا قويًا لدى المواطنين والتجار لتبني أي حلول دفع إلكترونية متاحة. هذا القبول المجتمعي الواسع، الناتج

عن الحاجة الماسة، يمثل نقطة قوة هائلة تقلل من مقاومة التغيير التي تواجهها عادةً مثل هذه المشاريع (Libya Herald, 2021).

- **وجود جهود قائمة في البنية التحتية للمدفوعات** :لم يبدأ مصرف ليبيا المركزي من الصفر. فالاستثمارات التي تمت في السنوات الأخيرة لتطوير المفتاح الوطني(National Switch) ، وتشجيع انتشار نقاط البيع، ودعم تطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول، توفر أساسًا يمكن البناء عليه. هذه الخبرة المكتسبة، وإن كانت أولية، تقلل من منحنى التعلم المطلوب.
- **ارتفاع معدل انتشار الهواتف الذكية** :تتمتع ليبيا بمعدل انتشار مرتفع للهواتف المحمولة والذكية مقارنة بالعديد من الدول في المنطقة. هذا العامل يعتبر شرطًا أساسيًا لنجاح أي عملة تجزئة رقمية(rCBDC) ، حيث إن المحفظة الرقمية على الهاتف ستكون هي الأداة الرئيسية للوصول إلى الدينار الرقمي واستخدامه.

2. **نقاط الضعف (عوامل داخلية سلبية) – (Weaknesses)**

- **هشاشة البنية التحتية الأساسية** :يمثل هذا التحدي نقطة الضعف الأبرز. يعاني قطاعا الكهرباء والاتصالات من عدم الاستقرار وانقطاعات متكررة. إن أي نظام دفع رقمي وطني يعتمد بشكل كلي على توفر طاقة كهربائية مستمرة وشبكة إنترنت واتصالات موثوقة. وبدون ضمان استقرار هذه الخدمات، سيفقد النظام مصداقيته بسرعة (IMF, 2022).
- **الفراغ التشريعي والتنظيمي** :لا يوجد حاليًا أي إطار قانوني في ليبيا يخول مصرف ليبيا المركزي إصدار عملة رقمية، أو يحدد وضعها القانوني، أو ينظم العلاقة بين المستخدمين والبنك والوسطاء. كما أن قوانين حماية البيانات والخصوصية ومكافحة الجرائم السيبرانية لا تزال غير ناضجة، مما يخلق بيئة عالية المخاطر قانونيًا (Khan, 2021).
- **تحديات القدرات المؤسسية والبشرية** :إن إدارة مشروع بهذا الحجم والتعقيد التقني تتطلب خبرات فنية وقانونية واقتصادية متقدمة. بعد سنوات من الانقسام وتجميد التوظيف، قد يواجه مصرف ليبيا المركزي والمؤسسات المالية الأخرى نقصًا في الكوادر المؤهلة لإدارة وتأمين وتشغيل نظام عملة رقمية مركزي.
- **الفجوة في الثقافة الرقمية والمالية** :على الرغم من النمو في استخدام الدفع الإلكتروني، لا تزال هناك شرائح واسعة من المجتمع، خاصة كبار السن وسكان المناطق النائية، تفتقر إلى الثقة أو المهارة اللازمة للتعامل مع التقنيات المالية الرقمية، مما قد يؤدي إلى استبعادهم بدلاً من شمولهم.

3. **الفرص (عوامل خارجية إيجابية) – (Opportunities)**

- **معالجة جذرية لأزمة السيولة** :تمثل العملة الرقمية فرصة تاريخية لتجاوز الاعتماد على النقد المادي. يمكن للدينار الرقمي أن يقلل بشكل كبير من الطلب على الأوراق النقدية، ويوفر وسيلة دفع فعالة ومتاحة للجميع، مما ينهي ظاهرة الاكتناز ويقضي على أسواق بيع النقد بالعمولة.
- **مكافحة الاقتصاد الموازي والفساد** :يوفر الدينار الرقمي درجة من الشفافية وقابلية التتبع تفوق بكثير النقد المادي. من خلال تسجيل المعاملات (مع احترام درجات الخصوصية)، يمكن للنظام أن يحد بشكل كبير من الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة، ويصعّب عمليات غسيل الأموال والتهرب الضريبي، ويعزز من قدرة الدولة على تتبع التدفقات المالية ومكافحة الفساد.(Al-Ubedy, 2023)

- **تعزيز الشمول المالي** :يمكن تصميم الدينار الرقمي ليكون أداة قوية للوصول إلى الشرائح غير المتعاملة مع البنوك. من خلال توفير حسابات مبسطة ومنخفضة التكلفة يمكن فتحها عبر الهاتف المحمول، يمكن دمج ملايين المواطنين في النظام المالي الرسمي، مما يتيح لهم الوصول إلى خدمات الادخار والتمويل والتحويل بأمان.
- **تحديث وتطوير نظام المدفوعات الوطني** :يمثل المشروع فرصة لتحديث البنية التحتية المالية بالكامل، وجعلها أكثر كفاءة وأقل تكلفة وأكثر أمانًا. يمكن أن يقلل الدينار الرقمي من تكاليف طباعة ونقل وتأمين النقد، ويسرّع من تسوية المدفوعات بين الأفراد والشركات والحكومة.
- **تعزيز السيادة النقدية والسياسة المالية** :في مواجهة انتشار العملات المشفرة الخاصة، يوفر الدينار الرقمي بديلاً سياديًا آمنًا يضمن بقاء السيطرة على النظام النقدي في يد مصرف ليبيا المركزي. كما أنه يفتح الباب أمام أدوات جديدة للسياسة النقدية والمالية، مثل توزيع الدعم الحكومي مباشرة وبكفاءة على حسابات المواطنين الرقمية.

4. **التهديدات عوامل خارجية سلبية – (Threats)**

- **المخاطر الأمنية السيبرانية والمادية** :كنظام مالي وطني، سيكون الدينار الرقمي هدفًا جذابًا للغاية للهجمات السيبرانية من قبل قراصنة محليين ودوليين. وفي السياق الليبي، تضاف إلى ذلك المخاطر المادية، مثل إمكانية استهداف مراكز البيانات أو البنية التحتية للاتصالات في حالة نشوب نزاعات.
- **خطر زعزعة استقرار القطاع المصرفي** :كما نوقش في الفصل النظري، يظل خطر "السحب البنكي الرقمي" قائمًا. في بيئة تتسم بضعف الثقة في البنوك التجارية مثل ليبيا، قد يكون إغراء تحويل الأموال إلى الدينار الرقمي الآمن كبيرًا جدًا، خاصة في أوقات التوتر، مما قد يهدد استقرار البنوك وقدرتها على الإقراض (Keister & Sanches, 2022).
- **عدم الاستقرار السياسي والأمني** :يمثل هذا العامل التهديد الأكبر لنجاح المشروع واستدامته. إن أي تدهور في الوضع الأمني أو تغييرات سياسية حادة يمكن أن توقف المشروع بالكامل، أو تؤدي إلى انقسام في إدارته، أو تدمير الثقة العامة فيه.
- **مقاومة الأطراف المستفيدة من الوضع الراهن** :من المتوقع أن يواجه المشروع مقاومة شديدة من الأطراف التي تستفيد من الاقتصاد الموازي وأزمة السيولة، وهم أصحاب نفوذ اقتصادي قد يسعون لعرقلة المشروع أو التشكيك في مصداقيته للحفاظ على مصالحهم.

اختبار فرضيات الدراسة في السياق الليبي

بناءً على التحليل أعلاه، يمكن الآن اختبار الفرضيات الرئيسية التي تقوم عليها هذه الدراسة بشكل نقدي:

الفرضية الأولى: أزمة السيولة النقدية

"إصدار دينار رقمي يمكن أن يساهم في حل أزمة السيولة."

أثبتت نتائج الدراسة الميدانية صحة الفرضية الأولى؛ حيث وجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية (Sig=0.016) لإصدار الدينار الرقمي في التخفيف من حدة أزمة السيولة. ويُعزى ذلك إلى قدرة العملة الرقمية على تقليل الاعتماد على النقد المادي (Cash) وسحب الكتلة النقدية المكتنزة خارج النظام المصرفي. ومع ذلك، يظل هذا الأثر مرهوناً بقدرة السلطات النقدية على توفير بنية تحتية مرنة للكهرباء والاتصالات تضمن للمواطن الليبي الوصول لمدخراته في كافة الظروف."

الفرضية الثانية: الاقتصاد الموازي والشفافية

"سيؤدي الدينار الرقمي إلى الحد من الاقتصاد الموازي ومكافحة الفساد."

"تشير النتائج الإحصائية إلى قبول الفرضية الثانية معنوياً؛ حيث يساهم الدينار الرقمي في تعزيز الشفافية المالية من خلال قابلية تتبع المعاملات (Traceability). ولكن، وبناءً على واقع الاقتصاد الليبي، فإن هذا الأثر الإيجابي لن يتحقق فعلياً إلا بوجود إرادة سياسية تدعم التحول الرقمي الشامل وتلزم القطاع الموازي بالانخراط في المنظومة الرسمية، لضمان عدم لجوء الفئات المستفيدة من الاقتصاد الأسود لوسائل التفافية بديلة."

الفرضية الثالثة: الشمول المالي

"سيساهم الدينار الرقمي في زيادة مستويات الشمول المالي في ليبيا."

"أكدت الدراسة صحة الفرضية الثالثة، حيث أظهر التحليل أن الدينار الرقمي يمثل أداة فعالة لدمج الفئات غير المتعاملة مع المصارف في ليبيا. وتتوقف فاعلية هذا الإسهام على تبني تصميمات تقنية تراعي "الفجوة الرقمية" في المجتمع الليبي، من خلال توفير خاصية العمل دون اتصال بالإنترنت (Offline Mode) وتخفيض تكلفة المعاملات الصغيرة، لضمان تحويل الدينار الرقمي من مجرد وسيلة تقنية نخبوية إلى أداة مالية شعبية شاملة."

خلاصة نتائج اختبار فرضيات الدراسة

بناءً على عمليات المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج(SPSS) ، وتطبيق تحليل الانحدار الخطي البسيط على البيانات المجمعة من عينة الدراسة في السياق الليبي، يمكن تلخيص النتائج النهائية لاختبار الفرضيات في الجدول التالي:

الفرضية	المتغير التابع	النتيجة الإحصائية (Sig / Beta)	حالة الفرضية	التفسير السياقي (الواقع الليبي)
الأولى	**حل أزمة السيولة النقدية**	Sig = 0.016 (معنوي)	**قُبلت**	الأثر إيجابي؛ فالدينار الرقمي يقلل الاكتناز، لكنه مشروط باستقرار التيار الكهربائي والاتصالات لضمان موثوقية السحب.
الثانية	**الحد من الاقتصاد الموازي والفساد**	Beta = 0.378 (إيجابي)	**قُبلت**	الأثر طردي؛ تعزز الرقمنة الشفافية وتتبع الأموال، وتتطلب إرادة سياسية حازمة لمنع الالتفاف على النظام من قِبل "اقتصاد الظل".
الثالثة	**تعزيز مستويات الشمول المالي**	R^2 = 0.143 (تفسيري)	**قُبلت**	الأثر إيجابي؛ يساهم في دمج الفئات غير المصرفية، ويعتمد نجاحه على سهولة الاستخدام (Offline) ونشر الثقافة الرقمية المالية.

نتائج اختبار الفرضيات:

بناءً على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، خلصت الدراسة إلى قبول الفرضيات الثلاث الرئيسية عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، مما يؤكد الدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه "الدينار الرقمي" في معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الليبي. ويمكن إيجاز الاستنتاجات التحليلية لهذه النتائج في النقاط التالية:

1. أثبتت النتائج أن التوجه نحو الرقمنة النقدية يمثل حلاً حقيقياً لأزمة السيولة، إلا أن هذا الحل يظل رهناً بتطوير بنية تحتية تقنية (كهرباء واتصالات) تتسم بالديمومة، لضمان تحويل "الثقة" من النقد الورقي إلى النقد الرقمي.
2. تشير النتائج إلى أن القدرة الفنية للدينار الرقمي على تتبع التدفقات المالية ستساهم بشكل مباشر في تضييق الخناق على الاقتصاد الموازي، ولكن نجاح هذه الأداة يتطلب تكاملاً مع إرادة سياسية وتشريعات نافذة تمنع مقاومة التغيير من قبل المستفيدين من اقتصاد "الظل".

3. بالرغم من قبول الفرضيات، إلا أن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.143$) تشير إلى أن الدينار الرقمي يفسر جزءاً هاماً من الحل وليس الحل بأكمله؛ مما يعني ضرورة تبني استراتيجية شاملة تدمج بين الابتكار التقني (مثل ميزة الدفع دون إنترنت) وبين برامج التوعية المالية لرفع مستويات الشمول المالي في كافة ربوع ليبيا.

تشير نتائج الدراسة الميدانية على أن إصدار الدينار الرقمي من قبل مصرف ليبيا المركزي يعد خطوة استراتيجية "ذات جدوى معنوية"، شريطة أن تُنفذ ضمن إطار وطني شامل يعالج التحديات البيئية والسياسية والتقنية المصاحبة.

نحو نموذج مقترح لإصدار الدينار الرقمي الليبي

إن الانتقال من التحليل النظري إلى التطبيق العملي لمشروع الدينار الرقمي يتطلب تجاوز الاستعراضات العامة والدخول في عمق التصميم الاستراتيجي. يستلزم ذلك وضع تصور واضح للنموذج الذي يمكن أن يتبناه مصرف ليبيا المركزي، بالإضافة إلى خارطة طريق تحدد المسارات التشريعية والتقنية اللازمة لضمان نجاح هذا المشروع الوطني. وفي هذا السياق، لا يمكن لليبيا أن تتجاهل الدروس المستفادة من التجارب الدولية التي سبقتها في هذا المجال، سواء تلك التي حققت نجاحًا أو التي واجهت تحديات. يهدف هذا المبحث إلى استخلاص هذه الدروس ودمجها مع نتائج التحليل الاستراتيجي (SWOT) لتقديم نموذج مقترح وخارطة طريق واقعية لإصدار عملة رقمية وطنية.

دروس مستفادة من تجارب دولية وإقليمية

تقدم التجارب العالمية رؤى قيمة في تصميم العملات الرقمية .**مشروع "عابر"**، وهو مبادرة مشتركة بين البنكين المركزيين في السعودية والإمارات، أثبت الجدوى التقنية لعملة الجملة الرقمية (wCBDC) في تسوية المدفوعات عبر الحدود (Saudi Central Bank & Central Bank of the UAE, 2020).وأكد المشروع أن النجاح يتطلب توحيد الأطر القانونية والتنظيمية، وأن البدء بعملة جملة في بيئة محدودة (مثل قطاع النفط) قد يكون خطوة أولى منطقية للسياق الليبي.

على الجانب الآخر، تظهر تجربة نيجيريا مع عملة "**eNaira**"أن التحدي الحقيقي يكمن في التبني الجماهيري وليس في إطلاق التكنولوجيا فقط .(IMF, 2022) ورغم الأهداف الطموحة لـ "eNaira" في تعزيز الشمول المالي، فإن ضعف انتشارها يعود إلى وجود حلول دفع إلكترونية منافسة وقصور في حملات التوعية. الدرس المستفاد هنا هو أن نجاح أي عملة رقمية يتطلب تقديم قيمة مضافة واضحة للمستخدم، مثل سهولة الاستخدام وانعدام الرسوم، والأهم من ذلك، إمكانية العمل دون اتصال بالإنترنت، وهي ميزة حاسمة في سياق يواجه تحديات في البنية التحتية مثل ليبيا.

مقترح لنموذج عمل هجين ومرحلي

النموذج الهجين

يُعتبر النموذج الهجين مثاليًا لليبيا لأنه يوازن بين الأمان والابتكار. من ناحية، يضمن أن يظل الدينار الرقمي التزامًا مباشرًا على مصرف ليبيا المركزي، مما يعزز الثقة في الأصول المالية. من ناحية أخرى، يُفوّض النموذج الهجين مهام التعامل مع العملاء للقطاع الخاص، مثل توفير المحافظ الرقمية وتطبيق إجراءات "اعرف عميلك .(KYC) "هذا التوزيع للأدوار يخفف العبء التشغيلي عن كاهل المصرف المركزي ويشجع المنافسة والابتكار في الخدمات المالية.(Auer & Böhme, 2020)

النهج المرحلي

إن إطلاق المشروع دفعة واحدة (Big Bang) يُعدّ مغامرة عالية المخاطر في ظل التحديات التي تواجهها ليبيا. لذا، يُقترح اتباع نهج متدرج يضم أربع مراحل أساسية:

1. **المرحلة الأولى: البحث والتصميم والتشريع (12–18 شهرًا)** :يتم فيها تشكيل فريق عمل وطني، وإجراء دراسات معمقة لاختيار التكنولوجيا المناسبة، وصياغة الإطار القانوني والتنظيمي اللازم.

2. **المرحلة الثانية: مشروع تجريبي للجملة 12) (wCBDC Pilot) شهرًا** :(إطلاق نسخة جملة من الدينار الرقمي في بيئة محدودة (مثل تسوية المعاملات بين البنوك أو في قطاع النفط) لاختبار التكنولوجيا وبناء القدرات التقنية بأمان.
3. **المرحلة الثالثة: مشروع تجريبي للتجزئة 18−12) (rCBDC Pilot) شهرًا** :(بناءً على نجاح المرحلة السابقة، يتم إطلاق نسخة تجزئة في نطاق جغرافي ومجتمعي محدود، مثل استخدامها في توزيع رواتب موظفي القطاع العام، لاختبار قابلية التوسع وجمع الملاحظات.
4. **المرحلة الرابعة: التوسع والتعميم التدريجي** :بعد استخلاص الدروس من التجارب، يتم توسيع نطاق الدينار الرقمي تدريجيًا ليشمل كافة المناطق والشرائح المجتمعية، بالتزامن مع حملات توعية مكثفة ومستمرة.

متطلبات الإصدار: خارطة طريق تشريعية وتقنية

لتحقيق هذا النموذج المقترح، يجب العمل بشكل متوازٍ على مسارين حاسمين ومتكاملين:

أولاً: خارطة الطريق التشريعية والتنظيمية:

إن البنية التحتية القانونية لا تقل أهمية عن نظيرتها التقنية. يتطلب ذلك تعديل قانون المصارف لمنح مصرف ليبيا المركزي السلطة الصريحة لإصدار العملة في شكل رقمي. ويجب أن يتبع ذلك سن قانون خاص بالدينار الرقمي يحدد طبيعته القانونية كـ "نقد قانوني" (Legal Tender) وينظم حقوق والتزامات جميع الأطراف. بالتوازي، من الضروري وضع لوائح صارمة لحماية البيانات والخصوصية توازن بين متطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT) وحق المستخدم في الخصوصية. وأخيرًا، يجب تحديد آليات واضحة للمسؤولية وتسوية المنازعات في حالات الاحتيال أو الأخطاء التقنية، لتعزيز ثقة الجمهور في النظام.

ثانياً: خارطة الطريق التقنية والبنية التحتية:

على الصعيد التقني، يجب على مصرف ليبيا المركزي بناء أو امتلاك السجل الأساسي (Core Ledger) للدينار الرقمي، مع ضمان أعلى مستويات الأمان السيبراني والمرونة التشغيلية. ويبرز تطوير حلول للمدفوعات دون اتصال بالإنترنت (Offline Payments) كمتطلب غير قابل للتفاوض في السياق الليبي، لضمان استمرارية الخدمة في المناطق ذات التغطية الضعيفة أو أثناء انقطاع التيار الكهربائي. ولتحفيز الابتكار، يجب على المصرف المركزي إنشاء معايير فنية وواجهات برمجة تطبيقات (APIs) مفتوحة تسمح للبنوك وشركات التكنولوجيا المالية بالربط مع النظام الأساسي. وأخيرًا، يجب أن يسبق الإطلاق ويواكبه منصة وطنية للتوعية والتعليم الرقمي لشرح فوائد الدينار الرقمي وكيفية استخدامه بأمان، وبناء الثقة لدى كافة شرائح المجتمع.

إن اتباع هذه الخارطة المنهجية والمتكاملة هو السبيل لضمان أن يكون مشروع الدينار الرقمي فرصة حقيقية للتنمية والتطوير، وليس مجرد تحدٍ جديد يضاف إلى قائمة التحديات التي يواجهها الاقتصاد الليبي.

نتائج الدراسة

1. أظهرت الدراسة أن الدافع لإصدار عملة رقمية في ليبيا ليس ترفًا أو مجرد مواكبة لتوجه عالمي، بل هو ضرورة ملحة تنبع من تحديات هيكلية عميقة. تمثل أزمة السيولة النقدية، وانتشار الاقتصاد الموازي، وضعف الشمول المالي، دوافع حقيقية تمنح مشروع الدينار الرقمي قيمة مضافة واضحة وملموسة لمعالجة مشكلات قائمة تؤثر على الدولة والمواطن على حد سواء.

2. كشفت الدراسة عن وجود مفارقة أساسية؛ فبينما خلقت أزمة السيولة طلبًا شعبيًا هائلاً على بدائل الدفع الرقمية (نقطة قوة)، فإن هذا التحول يرتكز على بنية تحتية للكهرباء والاتصالات لا تزال هشة وغير مستقرة (نقطة ضعف رئيسية). هذه المفارقة تؤكد أن نجاح المشروع تقنيًا يعتمد بشكل حاسم على عوامل خارجة عن سيطرة القطاع المالي وحده.
3. أثبت تحليل SWOT أن مشروع الدينار الرقمي هو "سيف ذو حدين". ففي مقابل الفرص التاريخية الهائلة (معالجة أزمة السيولة، مكافحة الفساد، تعزيز الشمول المالي، تحديث نظام المدفوعات)، توجد تهديدات ونقاط ضعف لا تقل خطورة، أبرزها الفراغ التشريعي، ومخاطر الأمن السيبراني في بيئة غير مستقرة، واحتمالية زعزعة استقرار القطاع المصرفي.
4. كنتيجة مباشرة لتوازن المخاطر والفرص، خلصت الدراسة إلى أن نموذج "الإطلاق الشاملBig Bang) ")، سيكون نهجًا عالي المخاطر وغير مناسب إطلاقًا للسياق الليبي. وبدلاً من ذلك، فإن النموذج الهجين والمرحلي هو الخيار الاستراتيجي الأمثل الذي يسمح بالتعلم التدريجي، وبناء القدرات، واختبار التكنولوجيا في بيئات محكومة، والتكيف مع التحديات قبل التوسع الوطني.
5. أظهر اختبار الفرضيات أن تحقيق الأهداف المرجوة من الدينار الرقمي (حل أزمة السيولة، مكافحة الفساد، زيادة الشمول المالي) هو أمر ممكن ولكنه ليس تلقائيًا .إن نجاح المشروع مشروط بشكل مباشر بالقدرة على توفير بنية تحتية مستقرة، ووجود إرادة سياسية حقيقية لإنفاذ القانون، وتصميم نظام "يتمحور حول المستخدم" ويوفر حلولًا للمدفوعات دون اتصال بالإنترنت.

توصيات الدراسة

1. يوصى بتشكيل لجنة وطنية رفيعة المستوى بقيادة مصرف ليبيا المركزي لتضع استراتيجية شاملة للدينار الرقمي، وتضمن التنسيق بين جميع الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة.
2. يُنصح بتبني خارطة طريق تبدأ بمرحلة تجريبية لعملة الجملة (wCBDC) في قطاعات محدودة (مثل تسوية المعاملات بين البنوك أو في قطاع النفط) قبل التوسع تدريجياً إلى عملة التجزئة (rCBDC) للجمهور.
3. يجب أن يكون الأمن السيبراني والاستقرار المالي في صميم المشروع. يوصى بإنشاء وحدة متخصصة داخل المصرف المركزي مسؤولة عن تقييم وإدارة كافة المخاطر التشغيلية والمالية.
4. يجب البدء فوراً في صياغة التعديلات القانونية اللازمة، مثل تعديل قانون المصارف لمنح صلاحية إصدار الدينار الرقمي، ووضع قانون خاص يحدد حقوق المستخدمين وآليات حماية البيانات والخصوصية.
5. للتخفيف من خطر "السحب البنكي الرقمي"، يوصى بوضع سقف على حجم أرصدة الأفراد من الدينار الرقمي، أو تصميم هيكل فائدة متدرج يجعله وسيلة دفع فعالة وليست أداة ادخار.
6. يجب أن يكون تطوير حل تقني موثوق للمدفوعات دون اتصال بالإنترنت (Offline Payments) شرطًا أساسيًا غير قابل للتفاوض، لضمان وصول الدينار الرقمي إلى قطاعات واسعة من المجتمع الليبي في ظل ضعف البنية التحتية للكهرباء والاتصالات.
7. يجب على المصرف المركزي التنسيق مع الحكومة وشركات الكهرباء والاتصالات لوضع خطة وطنية لرفع كفاءة واستقرار هذه الشبكات الحيوية، باعتبارها الأساس لأي اقتصاد رقمي.
8. يوصى بالاستثمار المكثف في تدريب كوادر المصرف المركزي والقطاع المصرفي، واستقطاب الخبرات في مجالات التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني واقتصاديات النقد الرقمي.

9. يجب البدء مبكراً في حوار مجتمعي شفاف وتطوير استراتيجية اتصال شاملة لشرح فوائد ومخاطر الدينار الرقمي، بهدف بناء الثقة وإعداد المجتمع للتحول الرقمي.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. الجزيرة نت. (2018، 16 مايو). "المركزي الليبي" يحظر التعامل بالعملات الافتراضية.
2. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري. (2025، 20 مارس). "معلومات الوزراء" يستعرض في تحليل جديد مزايا ومخاطر العملات الرقمية للبنوك المركزية ومستقبلها. *بوابة الأهرام*.
3. مصرف ليبيا المركزي. (2025، 15 يوليو). المركزي يؤكد نجاح التحول الرقمي ويوجّه بالتوسع في خدمات الدفع الإلكتروني.

المراجع الأجنبية

1. Auer, R., & Böhme, R. (2020). The technology of retail central bank digital currency. *BIS Quarterly Review*, March.
2. Auer, R., Cornelli, G., & Frost, J. (2020). Rise of the central bank digital currencies: drivers, approaches and technologies. *BIS Working Papers, No. 880*.
3. Azzabi, O. (2022, January 15). Digital currency in Libya: Between ambition and reality. *Al-Wasat Portal*.
4. Bank for International Settlements. (2020). *Central bank digital currencies: Foundational principles and core features. Report No. 1*.
5. Bank for International Settlements. (2021). *CBDCs: An opportunity for the monetary system. Annual Economic Report, Chapter III*.
6. Bech, M., & Garratt, R. (2017). Central bank cryptocurrencies. *BIS Quarterly Review*, September.
7. Bindseil, U. (2020). *Tiered CBDC and the financial system. ECB Working Paper Series, No. 2351*.
8. Brunnermeier, M. K., & Niepelt, D. (2019). On the equivalence of private and public money. *Journal of Monetary Economics, 106*, 27-41.
9. Carstens, A. (2021, January 27). *Digital currencies and the future of the monetary system*. Speech at the Hoover Institution. Bank for International Settlements.
10. Central Bank of Libya. (2018). *Warning regarding dealing with virtual currencies*. Official Publication.
11. Central Bank of Libya. (2023, August 20). *Announcement of the reunification of the Central Bank of Libya*. Official Press Release.
12. Davies, G. (2016). *A history of money*. University of Wales Press.
13. Fung, B., Hadad, C., & Pinna, A. (2022). *Project mBridge: Connecting economies through CBDC. BIS Innovation Hub*.
14. Garratt, R., & Lee, M. (2021). The future of payments is not stablecoins. *Federal Reserve Bank of New York Liberty Street Economics*.
15. International Monetary Fund. (2021). *The digital money maze. IMF Staff Discussion Note, No. 2021/001*.
16. International Monetary Fund (IMF). (2022). *Libya: Staff concluding statement of the 2022 Article IV mission*.
17. Keister, T., & Sanches, D. (2022). Should central banks issue digital currency? *The Review of Economic Studies, 90*(1), 404-433.
18. Khan, A. (Ed.). (2021). *Legal aspects of central bank digital currency: Central bank and monetary law considerations*. International Monetary Fund.

19. Kiff, J., Al-Nasser, M., Bains, P., Chen, C., Eke, R., Khiaonarong, T., ... & Zhou, P. (2020). *A survey of research on retail central bank digital currency. IMF Working Paper, No. 20/104*.